



## السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١:

### المتقفون العموميون في الأزمنة المظلمة (١)

□ سوندرا هايل

البريطاني بمقاطعة إسرائيل أكاديمياً. ولقد تحدّى بولينغر في بيانته، وبلهجة جدالية [عنيفة]، قائلاً: «تقاطعون الجامعات الإسرائيلية؟ إننّ، قاطعوا جامعاتنا [الأميركية] أيضاً»<sup>(١)</sup> من الواضح أنّ ذلك كان موقفاً تضامنياً مع الجامعات الإسرائيلية إن قوطعت، وذلك بتحدّي دعاة المقاطعة تحدياً جريئاً.

موجة القمع الجديدة: ثمة جوّ منتشر من المكارثية\* في عدد من الجامعات في طول الولايات المتحدة وعرضها. والحق أنّني لست غريبة عن التعليم في مؤسسات جامعية تُخضع الحرية الأكاديمية للقهر؛ فلقد درّست في جامعة الخرطوم (السودان) في السبعينيات حين كانت الحكومة والجامعة (وما زالتا) تحت سيطرة العسكر، وأنا متيقّنة من أنّ ما خبرته هناك كان شبيهاً بما كان على الأكاديميين الفلسطينيين أن يواجهوه سنوات كثيرة. فقد كان ثمة القليل من الحرية في الصفوف؛ وفُصل الأساتذة التقدّميون أو سُجنوا؛ وأُخضعت قوائم الكتب المقرّرة لتدقيق إحدى اللجان؛ ومُحصّصت الكتب عن كتب؛ وكان رئيس الجامعة حصيلة تعيين سياسي من قبل الحكومة العسكرية. والأكثر لفتاً للنظر هو أنّه كان على المرء، لكي يدخل مكتبته أو مكتبة الجامعة، أن يعبر «حاجزاً» قبل الوصول إلى بوابة الجامعة. ولن أنسى أبداً حين جاء الجيش إلى حرم الجامعة لاحتلاله، ولا اضطراري إلى عبور بوابة الجامعة التي يحرسها جنودٌ مجهزون ببنادق.

نحن، في الولايات المتحدة، لم نبلّغ ذلك الحدّ. ولكنني أزعج أنّ زمننا هذا، وأكثر من أيّ زمنٍ آخر، هو زمنٌ يبدأ عوجياً التحرير(\*\*) داخل صفوفنا المدرسية وأدوارنا كمتقفين عموميين.

مقدمة: كثيرون في التعليم العالي خارج الولايات المتحدة يُجرون نقاشات صحيّة حول فضائل وسلبيات المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية بسبب حرمان هذه الأخيرة الفلسطينيين حريتهم الأكاديمية وحقهم في التعليم. إلا أنّ مثل هذه الأبحاث النقدية تلاقى داخل الولايات المتحدة مقاومة، وعدوانية، ومحاولات حثيئة للإخراس. وهذا ما يحمل كثيرين منّا على التساؤل عمّا إذا كانت الحرية الأكاديمية – كما فهمناها في الولايات المتحدة – ما تزال موجودة!

إنّ الغيظ الذي يُثيره مجرد ذكر «مقاطعة إسرائيل أكاديمياً»، أو أيّ نقدٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ لإسرائيل، مُقضىً. فمثلاً حصلت بعض الوقائع المزعجة بعد الاقتراح/التصويت في «اتحاد الجامعات والكليات» (UCU) في بريطانيا بالنقاش حول جدوى فرض المقاطعة ضدّ المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. فقد جاء أحد الردود إعلاناً من صفحة كاملة في نيويورك تايمز<sup>(٢)</sup> وقّعتها ٥٧ ممّن حازوا جائزة نوبل، ومعظمهم في حقول الاقتصاد والعلوم والطب. لكنّ الملاحظ أنّ بتي ويليامز، وميخائيل غورباتشوف، والديلاي لاما، وإيلي فيزل، وفريدريك دي كليرك، وكلهم حازوا جوائز سلام، كانوا من بين الموقعين أيضاً، فضلاً عن حائز جائزة الأدب وول سوينكا. اللهجة في الإعلان قوية جداً في إدانة هؤلاء للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل. وخلال بضعة أيام تلا ذلك الإعلان إعلانٌ آخر، ومن صفحة كاملة ثانية، في نيويورك تايمز أيضاً، وقّعه هذه المرّة رئيس جامعة كولومبيا لي بولينغر (Lee Bollinger)، وتردّ فيه قائمة من الجامعات الأميركية المشاركة في التوقيع على الاحتجاج على الاقتراح

١ - عُرض بعض موادّ هذه الورقة أولاً في منتدى حول «البيداغوجيا ومسؤوليات المتقفين في الأزمنة المظلمة»، جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ١٣ آذار ٢٠٠٧.

٢ - New York Times, August 5, 2007, A9.

٣ - New York Times, August 8, 2007, A13.

\* - نسبة إلى جوزيف مكارثي، وهي نزعة قمعية سادت الولايات المتحدة منتصف القرن العشرين، وتميّزت بمهاجمة العناصر «المخرّبة» و«الشيوعية» والتشهير بها من دون أدلّة. (الترجم)

\*\* - لا شك في أنّ المؤلّفة تشقّق هذا المصطلح من مصطلح معروفٍ آخر، هو «لاهوت التحرير» (م)

## السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١ المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

خارج الحقل الأكاديمي هناك أمثلة يصعب إحصاؤها على محاضرات ومعارض تشكيلية وعروض أفلام ومؤتمرات وحفلات فنية تم إلغاؤها جميعها، ولاسيما بعيد أحداث ١١ أيلول، ولكن مؤخرًا أيضًا في تشرين الأول ٢٠٠٧ حين ألغى حفل فني كان من المقرر أن يحييه مارسيل خليفة في سان دييغو. وهذه الأحداث مرتبطة هي الأخرى بالشرق الأوسط، أو بفلسطين، أو بالمسلمين، أو بشخصيات ثقافية وباحثين في الولايات المتحدة معروفين بانتقدهم لإسرائيل. وربما كان الحدث الأكثر حتمية هو محاضرة عامة في ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ ألقاها ستيفان والت (من جامعة هارفرد) وجون ميرشايمر (من جامعة شيكاغو) بدعوة من مجلس الشؤون الكونية في شيكاغو. والمعروف أن هذين الباحثين المميزين هما مؤلفا كتاب اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية<sup>(٧)</sup>. وهذه جميعها أمثلة على الانتهاكات بحق الجو الثقافي أو البحثي الحر.

دفعت الانتهاكات الخطيرة للحرية الأكاديمية في مؤسساتنا التعليمية منذ أحداث ١١ أيلول الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات (AAUP) إلى إصدار تقرير عام ٢٠٠٢ عن «الحرية الأكاديمية والأمن القومي زمن الأزمة»، معلنة تشكيل «لجنة خاصة حول الحرية الأكاديمية والأمن القومي»<sup>(٨)</sup> وتؤكد الجمعية المذكورة أن الحاجة تمس «في هذه الأوقات العصيبة إلى حرية أكثر، لا أقل»<sup>(٩)</sup>.

وبالتزامن مع مساع للفت الانتباه إلى الحاجة إلى حماية الحريات الأكاديمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، يتصاعد

إن الأزمة الراهنة الماثلة أمامنا في التعليم العالي في الولايات المتحدة، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشرق الأوسط وبالانتقادات الموجهة إلى إسرائيل، إنما هي إلى حد كبير نتيجة للدعم الرسمي الأميركي اللانقدي لإسرائيل. نحن في الولايات المتحدة نعيش جوًا سياسيًا تنفّس فيهِ، من جديد، أعمال مراقبة الاتصالات الهاتفية بلا ترخيص، وغير ذلك من أشكال المراقبة، ويتم تسويقها جميعها بالقول الذي يلائم مُطلقه: «إننا نحمي بلادنا من الإرهاب». إنه جوٌّ شنت فيه الولايات المتحدة اجتياحين، مخلفةً بلدين في لجة الدمار والحرب الأهلية، ومجرجةً الشباب إلى حرب لا يفقهون منها إلا القليل. وإنها لبيئة «أخلاقية» يجري فيها التعذيب بلا عقاب - وبعض التعذيب جنسي - وكان وثيقة habeas corpus (\*) لم توجد أصلاً. إنه جوٌّ تنمو فيه لغة البغضاء، والإرهاب الداخلي ضد الجوامع والكنائس والكُتس. وإنها لبيئة يتم فيها الهجوم على التعليم على كافة الصُّعد: من مازق أستاذ جغرافيا في ثانوية في كولورادو لإدلائه ببعض الملاحظات أمام أحد الصفوف حول خطاب بوش عن «حال الاتحاد»، إلى هجمات على أساتذة دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس ومؤسسات أخرى كثيرة، إلى طرد مُحاضرٍ في جامعة روزفلت في شيكاغو عام ٢٠٠٦ بسبب حملة قام بها طالب في صفه مؤداها «أن الصهيونية عنصرية». والجريمة؟ الجريمة هي أن الأستاذ لم يُسكت الطالب! فهل نفهم من هذا المثال، ومن أمثلة أخرى، أن المحافظين الجدد لا يريدون أن يُسكتونا كأساتذة فحسب، بل أن يستخدمونا أدوات إسكات طلابنا أيضًا؟<sup>(١٠)</sup>

\* - أمر قضائي بالتحقيق في قانونية سجن شخص معتقل. (م)

١ - John Wilson, "Politics and Palestinians at Roosevelt," <http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=22&ItemID=10743>

٢ - Stephen Walt and John Mearsheimer, **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2007).

وهذا الباحثان الميزان تعرضاً لنقد هائل ومحاولات إسكات منذ بدأ نشر آرائهما المثيرة للجدل.

٣ - American Association of University Professors, "Academic Freedom and National Security in Time of Crisis: Executive Summary," Special Committee Report, October 3, 2003, pp. 58-62.

٤ - Ibid., p. 59.

طُرد محاضرٌ في جامعة في شيكاغو لأنه لم يُسكت طالباً قال إن الصهيونية عنصرية، فهل لا يريد المحافظون الجدد إسكاتنا فحسب بل استخدامنا أيضاً أدوات لإسكات طلابنا؟

وسائلُ الإعلام ومَسْرُحَتُهُ بشكلٍ دراماتيكيٍّ، ركّز على شؤون تقدمية أخرى أيضاً من قبيل: «الفعل التثبتي»،<sup>(\*)</sup> والدراسات الإثنية، ودراسات النساء، والنسوية، وقضايا المثليين/المثليات، وشؤون العمّال، واليهود الذين يكرهون أنفسهم» (وهو ما له علاقةٌ أيضاً بفلسطين)، والنشاط المعادي للحرب (وبالتالي المعادي للبوشية والناقد لسياستها في الشرق الأوسط).

كلّما سعى المرءُ إلى استخدام الأشكال المألوفة من الضغط على حكومةٍ ما - مثل المطالبة بسحب الاستثمارات، وفرض المقاطعة، وبعث رسائل الاحتجاج، وإجراء مقابلات مع الجرائد، إلخ... - فإنه يُتهم، إن كان ذلك موجّهاً إلى إسرائيل، بمعادة السامية. والحقُّ أنّ هذه قضية لم أنجح قط في أن أفتنع شخصاً أو منظمة برفعها، وأعني مسألة إسكات نقاد الحكومة الإسرائيلية أو إيدائهم برميهم بتلك التهمة، وهي تهمة باهظة في كثير من الجامعات وما يتعداها أيضاً.

مؤخراً جداً، عمدت مجموعةٌ تسمي نفسها «باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط» (SPME) إلى إبراز نفسها بشكلٍ أوضح أمام نظام جامعة كاليفورنيا. فبعد أن قال هؤلاء في وصف رسالتهم «إنّ السلام الذي نسعى إليه في الشرق الأوسط منسجمٌ مع حق إسرائيل في الوجود دولةً يهوديةً سيّدةً ضمن حدودٍ آمنةٍ ومضبوطة، ومع حقوق جيرانها وتطلعاتهم المشروعة»، وصّفوا مسعاهم إلى التأثير في أعضاء مجلس الجامعة كما يلي:

«من أجل تحقيق هذه الرسالة قام رؤساء ثلاثة من فروع 'باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط' ضمن جامعة كاليفورنيا - وهم موشيه روزنبرغ (من جامعة كاليفورنيا - ديفيس) وليلا بَكوث (من جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس) وتامي وإيلان بنجامين (من جامعة كاليفورنيا - سانتا كروز) - بعقد اجتماعٍ غير مسبوق مع رئيس المجلس الأكاديمي الأعلى

عملُ المحافظين الجدد. فقد أعلن دايفيد هورويتز، على محطة MSNBC، وضمن برنامج «سكاربورو كانتري»، أنّ هناك «٥٠ ألف أستاذ جامعي معادٍ للأميركيين ويطماهون مع الإرهابيين»<sup>(١)</sup> هذه المزاعم تستند، في العادة، إلى دعم [هؤلاء] للفلسطينيين؛ ففي عرف مناصري إسرائيل بلا تحفُّظ أمثال هورويتز، فإن يكون المرءُ نقدياً يعني أن يكون «معادياً للسامية» أو «معادياً للأميركيين». وبين ٢٤ و٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ نظم هورويتز في عدة جامعات أسبوع «التنبه إلى الخطر الإسلامي الفاشي».

في كانون الثاني ٢٠٠٦ استيقظت جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس على هجوم مباشرٍ حسن الإعداد قام به المحافظون الجدد على حريتنا الأكاديمية. فقد أشهر موقعٌ إلكترونيٌ يميني، جال على الجامعة ومحيطها، مقدّمًا لمحاتٍ مختصرةً عن حوالي ٣٠ أستاذًا من الجامعة عدّهم جذريين وخطرين. في البدء، عرّض الموقع على الطلاب مالا للتجسس على أساتذتهم وللساعدة مدير الموقع على تجميع لمحاتٍ مختصرةٍ إضافية (فقُدِّمت قائمةٌ إضافيةٌ من حوالي ١٥ أستاذًا «جذرياً»). هؤلاء «الثلاثون الوسخون» (كما سُمينا) تمّ «فضحهم»، على ما زعم، بوصفهم الأساتذة المنحرفين الجذريين المنحازين الذين طالما ظننا اليمينيون كذلك. ولقد وصّف رئيس الجامعة، الموشك على الانصراف، ذلك الموقع بأنه «جديرٌ بالشجب». والحال أنّ هذه الجامعة، بشكلٍ عامٍّ، توصف من قبل المحافظين الجدد بأنها ذات «انحيازٍ ليبرالي». غير أنّ لُبَّ الانتقادات التي طاولت عدداً من أولئك الأساتذة الثلاثين هو دعمهم للفلسطينيين أو انتقاداتهم لإسرائيل: فلقد وُصف النشاط من أجل حقوق الفلسطينيين بـ «اللاسامية الشرسة»، واستهدف هذا الوصف كلاً من غابرييل بَيربرغ وسري المقدسي وأنا. والحال أنّ هذا الهجوم المباشر على أساتذة جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس، والذي التقطته

١ - Quoted from <http://mediamatters.org/items/200603030013>.

\* - Affirmative action: جهدٌ يسعى إلى تحسين فرص العمل أو التعليم أمام الأقليات والنساء بشكلٍ خاصٍّ. (م)

## السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المتقنون العموميون في الأزمنة المظلمة

«في حرم جامعتي، جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس، مشاعرُ العداة لإسرائيل معتدلةٌ إلى حدِّ ما، ولاسيما مقارنةً بجامعات كاليفورنيا الأخرى، مثل إيرفين وسانتا كروز وبيركلي. وأسبابُ ذلك ليست واضحةً تماماً لي. أما في ما يختصُّ بحقلي، أي الأثروبولوجيا، فتلك حكايةٌ أخرى. فأخِرُ عددين من النشرة الداخلية الصادرة عن الجمعية الأثروبولوجية الأميركية (واسمها أنثروبولوجي نيوز) أبرزتا مقالاتٍ دعائيةً معاديةً لإسرائيل. وعددُ كانون الثاني ٢٠٠٧ احتوى مقالين من هذا النوع. غني عن القول إنه لم يظهر أيُّ مقالٍ موالٍ لإسرائيل في هذه النشرة مؤخراً. أنا مستغربٌ صراحةً لغيابِ أيَّةِ محاولةٍ جديةٍ لإصدار قرارٍ معادٍ لإسرائيل في الاجتماع السنوي للجمعية الأثروبولوجية الأميركية (AAA)، وذلك نظراً إلى شغف هذه الجمعية بالقرارات التي تعالج النزاعات السياسية. وأتوقع أن يحدث هذا في الأعوام الثلاثة القادمة. وليس صعباً فهمُ أسباب ذلك: إذ يهيمن على الأثروبولوجيا نظريةٌ ما بعد الحدائث، والنسبية الثقافية المتطرقة، ومقارباتٌ ما بعد الكولونيالية، وافتتانٌ بأيُّ / وكلُّ إيديولوجيا غير غربية! ومن نقطة البداية هذه، تكفي خطوةٌ قصيرةٌ جداً للوصول إلى إيثارِ محورِ دولة إسرائيل. طبعاً لا يتبنّى كثيرٌ من الأثروبولوجيين هذه الآراء، لكن قلةً قليلةً جداً يعادونها بنشاط.»<sup>(١)</sup>

الحرية الأكاديمية والتجارب الشخصية: لدي الكثير من التجارب في امتحان الحرية الأكاديمية. وكمثال حديث على ذلك أنه كان يُفترض أن أشارك في مؤتمر ترعاه الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات (AAUP) عن المقاطعات الأكاديمية في بيلاجيو (إيطاليا) عام ٢٠٠٦. وكانت الجمعية المذكورة قد أصدرت بياناً قوياً جداً ضد مفهوم المقاطعات الأكاديمية، لكنها

في جامعة كاليفورنيا [الأم] البروفسور جون أولكي في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ من أجل مناقشة هواجس تتعلق باختيارات معادية لإسرائيل، وما يبدو أحياناً اختيارات معادية للسامية، في الصفوف، وفي نشاطات تتم برعاية بعض الأقسام الجامعية في عددٍ من الجامعات ضمن الجهاز الجامعي [الجامعة كاليفورنيا الأم]. وقد عُقد الاجتماع بتوجيه من أعضاء مجلس الجامعة ورئيس جامعة كاليفورنيا [الأم]، استجابةً لتقديم أولئك الأعضاء في أيلول ٢٠٠٦ عريضةً من باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط تطلب إلى مسؤولي جامعات كاليفورنيا العامة طرح مشكلة العداة المتصاعدة تجاه الطلاب اليهود نتيجةً للانحياز المعادي لإسرائيل في عددٍ كبيرٍ من الجامعات. وقد وقَّع العريضة أكثر من ٢٠٠٠ أستاذ وطالب وفرد من أعضاء الولاية من مختلف أنحاء العالم، وأرفقت برسائل دعم من منظمات عربية ومسيحية ويهودية وديموقراطية وجمهورية وأكاديمية»<sup>(٢)</sup>

تقترح مجموعة «باحثون...» مراقبة الصفوف في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس. ولقد أخذ أحدُ أعضاء المجموعة، واسمهُ جون مانسون، وهو طالبٌ أنثروبولوجيا بيولوجية في قسم الأثروبولوجيا في هذه الجامعة، زميلين لم يُسمَّهما من قسمة بالذات على عاتقه (وهما سوزان سليموفيتش وأنا)، وذلك بعد أن شجَّبَ حقلَ الأثروبولوجيا بأكمله. فلقد ربط مانسون، وبسذاجةٍ إلى حدِّ ما، بين الأثروبولوجيا، وما بعد الحدائث، ونزعة النسبية الثقافية (cultural relativism)، والنظريات ما بعد الحدائث. كما ربطَ اعتناقَ ما يسمُّه الإيديولوجيا «غير الغربية» مع «نزعة معاداة الإسرائيلية» (anti-Israelism)، قائلاً:

١ - From the SPME website <http://www.spme.net/cgi-bin/articles.cgi?ID=1847>.

٢ - Joseph Manson, "Anti-Israelism at UCLA and in Anthorpolgy," March 3, 2007. <http://www.spme.net/cgi-bin/articles.cgi?ID=1905>.

والمقالات المنشورة في نشرة الجمعية الأثروبولوجية الأميركية، والتي يصفها مانسون بأنها «معادية لإسرائيل»، كانت سلسلةً من المقالات عن أنثروبولوجيا الشرق الأوسط، وقد حرَّرتها سوزان سليموفيتش.

أعلن ديشيد هورويتز أن هناك ٥٠ ألف أستاذ جامعي معاد للأميركيين ويتمهون مع الإرهابيين، ونظم في عدة جامعات في تشرين الأول ٢٠٠٧ أسبوع «التبنيه إلى الخطر الإسلامي الفاشي».

حين كتب عددٌ منّا مطالبين بأن يوضعوا على تلك القائمة تضامناً مع زملائهم. ورداً على ذلك، تلقينا رسالةً من كرايمر تقول، في حالتها الخاصة: «عزيزتي البروفسورة هائل، بالتاكيد سنُذعن لرغبتك في أن توضع على اللائحة مع زملائك الآخرين، لكننا أسفون لأن نسمع أنك تُدعمين الإرهاب والعنف».

نَجَحَ كرايمر وپايس في لفت انتباه مؤيديهم من المحافظين الجدد داخل الحكومة. وعكست ذلك النجاح شروطُ المنح المقدمة إلى قسم التربية - العنوان السادس، وهي المنح التي تُسند مراكز الشرق الأوسط إسناداً كاملاً؛ وجعلت هذه المراكز شديدة العصبية. وقد ظهر الأثرُ المُحبط في الرد الذي تلقينته بعيد موت إدوارد سعيد حين طلبتُ تمويلًا من مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس بهدف إقامة سيمبوزيوم تذكاري لسعيد، إذ كان الرد هو أن على البرنامج أن يكون «متوازنًا». ولكن كيف «يوازن» المرء نشاطاً تذكاريًا؟ هذا، وقد تغير نصُّ منح وزارة التربية والتعليم (DOF)، فبات يحث برامج لغات الشرق الأوسط في الجامعات على تقديم مساقات على مستوى الماجستير للمهنيين الذين ينخرطون في سلك الخدمات الحكومية ووكالات الاستخبارات ونحو ذلك، في حين كان التركيزُ في الماضي على اللغة العربية ونحوها لأهداف البحث والدراسة. كما أن توجيهات قسم التربية تحذر من أي مضمونٍ «معادٍ للسامية» في البرمجة.

هذا وإن أسلحة هؤلاء المحافظين الجدد ضد الجامعة، بوصفها معقلًا للتفكير الليبرالي والمنفتح والمتسامح، قد كانت وما تزال هي الأنترنت، وتجميع قوائم «الأساتذة الإرهابيين»، وتلطيخ السمعات من خلال اتهامات افتراضية بأن هؤلاء الأساتذة يُعقدون\* طلابهم.

أرادت - تبعاً لطرازها الليبرالي المعهود - أن تستمع إلى نقاد هذه المقاطعات وإلى أنصارها معاً، وذلك في مؤتمر دولي يشارك فيها حوالي ٢٠ محاضرًا، بمن فيهم أنا. غير أنه حين بدأت مجموعاتٌ ضغطٍ معيئة تُدرك أنه قد تتم مناقشة إسرائيل مناقشةً نقديةً، فُرِضَ ضغطٌ هائلٌ على الممولين (روكفلر، وفورد، ونايثان كامنغز)، فسُحِبَ التمويل، وألغى المؤتمر. بل إن أعتى نقاد المقاطعات الأكاديمية صدموا من إلغاء مؤتمر أكاديمي بحجة موضوعه «الخلافي»<sup>(١)</sup>.

إلا أن الصراع البارز من أجل الحرية الأكاديمية في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس ليس، للأسف، حكاية غير مألوفة في المؤسسات الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر، ولا سيما في صفوف الباحثين في شؤون الشرق الأوسط الذين يتحدثون السياسة الخارجية الأميركية حيال هذه المنطقة أو يدعون إلى مناقشة مسألة المقاطعات الأكاديمية. فالأمر لا يقتصر على دايفيد هورويتز؛ ولا على ما يسمي خطأً بـ «الوثيقة الأكاديمية للحقوق» (Academic Bill of Rights) التي حاول تمريرها في ساكرامنتو، وهي وثيقة قد تُزيل في جوهرها حريتنا الأكاديمية؛ ولا على كتابه الصادر حديثاً بعنوان أساتذة الجامعات (The Professors) (٢٠٠٦) ويورد فيه قائمةً بمنة من «أخطر» الأساتذة. بل يتعدى الأمر ذلك إلى أشخاص مثل دانييل پايس ومارتين كرايمر الذين أدوا نصيبهم من الخراب بحق دراسات الشرق الأوسط.

فلقد جمَعَ كرايمر، بوصفه عضواً في Campus Watch [موقع مراقبة الجامعات]، لائحةً من حوالي سبعين أستاذاً من أساتذة دراسات الشرق الأوسط، يتهمهم بدعم العنف والإرهاب. وأصيب معظم الليبراليين والتقدميين في هذا الميدان بالرُوع

١ - هذه الحادثة مروية في:

“Academic Boycotts: Papers from a Planned Conference,” *Academe*, Vol. 92, No. 5 (September-October, 2006), pp. 35-83.

وورقتي هي من بين تلك الأوراق.

\* - ترجمتي لـ: indoctrinate. (م)

## السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: | المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

«الثلاثين الوسخين» في هيئة تدريس جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس. وبإمكاننا أن نشرح البرامج الإثنية وبرامج الدراسات النسائية لتحليل سبب استهدافنا نحن بشكل خاص. والحق أن لدينا تصورًا عامًا للإجابة، وهو أننا ننتمي إلى حركات اجتماعية ونطرح موضوعًا استفزازيًا. ولكن أيكون السبب أعمق من ذلك؟ الحق أننا نحتاج إلى تحليلات كهذه من أجل أن نحاول أن ننمي طرقًا جديدة للنظر إلى قضية الحرية الأكاديمية.

خلاصة: إعادة التفكير والرد [على الهجوم]: إن البنية المتفاقمة للإشراف والتدخل والتحكم تخلق جوًا من الرقابة والتخويف. وهذا يأتي في وقت يجري فيه تحول مؤسساتي هائل سببه، جزئيًا، تجبير المعرفة وخصخصتها. ولقد سألنا إن كان بمقدورنا أن نحمي بحثنا الحر عن المعرفة، وأن نحافظ على رسالتنا القاضية بخدمة الخير العام. وسألنا: هل باستطاعتنا أن نحافظ على المؤسسة الأكاديمية بوصفها ميدانًا شبه مستقل للبحث النقدي؟ هناك الكثير من القوى، على مستوى الولاية والبلاد والكون، تجعل من مهمات التعليم في مؤسسات تعليمنا العالي في هذه الولاية مهمات صعبة جدًا. وإذا كان الحفاظ على تركيزنا على البحث النقدي يغدو في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس إشكاليًا على نحو متزايد، فسيكون ذلك أصعب على نحو متزايد أيضًا في مؤسسات الولاية والمنطقة وفي المناطق غير الكوزمبوليتية/غير الحضرية.

على أن ثمة استراتيجيات كثيرة تُصاغ لمقاومة الانتهاكات التي تتعرض لها الحرية الأكاديمية والحرية المدنية. وكثيرون يعملون على هذه القضايا: من «اتحاد الحريات المدنية الأميركية» و«نقابة المحامين»، إلى الناس الذين نراهم في شوارع لوس أنجلوس (مثلًا في آذار ٢٠٠٦ و آذار ٢٠٠٧) أو يشكّون تحالفات لمحاربة الاتهامات. (٤) وفي ما يخص الدفاع عن الحرية الأكاديمية في

«الوثيقة الأكاديمية للحقوق»: على امتداد الأعوام الأخيرة الماضية تبنت ١٦ ولاية أميركية ما يسمى بقانون «الحرية الأكاديمية»، الذي سطا على اللغة التقدمية عن «الحرية» و«المساواة» و«وثيقة الحقوق» و«التنوع» وغير ذلك من المصطلحات التي تشكّل جزءًا معهودًا من الخطاب الليبرالي. كما أن هورويتز وغيره من مؤلفي مثل تلك الوثائق قد سطّوا على منزلة الأقليات، فادّعوا أن الطلاب المحافظين ضحايا الإيديولوجيات الليبرالية وأنهم في خطر يهدد علاماتهم. وإذا وُضعت هذه الوثائق موضع التنفيذ، فستحمل الحكومة مسؤولية الإشراف على البرامج التعليمية والتوظيف في مؤسسات التعليم العالي، وهذا يعني مزيدًا من المراقبة والتدخل السياسي. ولقد قرّرت هيئة التشريع في ولاية بنسلفانيا مؤخرًا إنشاء لجنة مختارة من أجل التحقيق في مستوى التنوع والحريات في الجامعات، وإجراء جلسات سماع عامة. وقال أحد ممثلي الحزب الجمهوري في بنسلفانيا، غيبسون أرمسترونغ، إن «على الطلاب والأساتذة أن يُحمّوا من مرض الإيديولوجيا المترنمة...» (١) كما أن المجموعات الشبابية التابعة لمنظمة هورويتز، «طلاب من أجل الحرية الأكاديمية»، تمكّك فروعًا في ١٥٠ جامعة، وأصدرت دليلًا للضغط من أجل «كبح ما يروونه انحيازًا ليبراليًا في حرم الجامعة...» (٢) أما المنسقة الوطنية للجامعات في هذه المنظمة سارا دوغان، فتعيّن «الدراسات النسائية» أحد الخصوم الأساسيين للتنوع الثقافي. وترى كاري لوكاس أن «الدراسات النسائية» هي «المثال الأفظع على هذه التيارات الإيديولوجية والعدائية بشكل كاسح.» (٣)

غني عن البيان أن برامج «الدراسات الإثنية» هي الأخرى في قبضة تلك الخطط الهادفة إلى إخضاعها لإشراف أكبر. وعمليًا استهدفت هيئة تعليم الدراسات الشيكانيكية\* بأسرها ضمن قائمة

١ - ٢ - ٣ - <http://www.womensenews.org/article.cfm/dyn/aid/2430>

\* الشيكانا (مؤث شيكانو بالمكسيكية): المرأة الأميركية من أصل مكسيكي. (م)

٤ - فقد تشكّلت مثلًا منظمات وقوائم إلكترونية، مثل «دافعوا عن الجامعة وياحني كاليفورنيا من أجل الحرية الأكاديمية... وغيرها الكثير.

إذا كان صحيحاً أن الجامعة هي المعقل الأخير للبحث النقدي في الولايات المتحدة، فلماذا هناك جدالٌ داخليٌ ومحاولاتٌ لإسكات المنخرطين في البحث النقدي لسياسة إسرائيلية تحرم الفلسطينيين حق التعليم والحرية الأكاديمية؟

الفرد في حرية التعبير، أو «امتيانٌ مهنيٌ يستند إلى قوينة مجموعة من المفاهيم... ويسمح للأساتذة بتدبير شؤونهم بحسب مجموعة معاييرهم الخاصة بهم...»<sup>(٥)</sup> فإنه ما زال علينا أن نسأل ما إذا كان لهذه الحرية الأكاديمية أي معنى في سياق الأوضاع التي تعيشها بعض المجتمعات كإسرائيل - فلسطين المحتلة، أي تلك المجتمعات الخاضعة للاحتلال أو المنخرطة في نزاع، في غياب «نقدٍ للمعايير المهنية، والهوية القومية، وعلاقات القوة التراتبية»<sup>(٦)</sup> فما معنى أن نتحدث في الولايات المتحدة عن مثل هذه الحرية المجردة في مواجهة «المرسوم الوطني الأميركي» (US Patriot Act) و«الحرب على الإرهاب»، وكلاهما واقعاً وشرعاً يُخرسان من يعارضون - من بين معارضتهم أموراً أخرى - الانتهاك البالغ للحرية الأكاديمية للفلسطينيين؟ فإذا كان صحيحاً أن الجامعة هي المعقل الأخير للبحث النقدي في الولايات المتحدة، فلماذا هناك جدالٌ داخليٌ ومحاولاتٌ لإسكات المنخرطين في البحث النقدي لسياسة إسرائيلية تحرم الفلسطينيين حق التعليم والحرية الأكاديمية؟

بكلماتٍ أخرى، نكون، ببساطة، مهتمين بالدفاع عن الحرية في جامعاتنا الأميركية (وهو مسعى ضيق إلى حد ما)، أم أن لدينا مسؤولياتٍ أوسع كثيراً بوصفنا مثقفين تقدميين/عموميين؟

كاليفورنيا

د. سوندرها هايل

أستاذة الأنثروبولوجيا ودراسات المرأة في جامعة كاليفورنيا في لوس انجلس (UCLA).

زمن الأزمة، فإن «الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات»، وبعد أن بدأت باقتباس من بنجامين فرانكلين يقول فيه «إن أولئك الذين يتخلون عن الحرية الأساسية من أجل نيل قليل من الأمان لا يستحقون الحرية ولا الأمان» (١٧٥٩)،<sup>(١)</sup> عدت إحدى عشرة توصية ينبغي تنفيذها على مستوى الولايات المتحدة وثمانية توصيات ينبغي أن نقونها على مستوى الجامعات.<sup>(٢)</sup>

هذا زمنٌ يناقش فيه كثيرون في الولايات المتحدة (وربما في أماكن أخرى) ما إذ كنا نريد أو لا نريد أن نغير مفهوم «الحرية الأكاديمية» من أجل التطرق إلى المناخ السياسي المتغير، ومن ثم التطرق إلى الطبيعة المتغيرة للجامعات. أحد النقاد هو بشارة دوماني الذي يحاجج في مقدمة كتاب صدر منذ عامين أن «الإشراف والتدخل والتحكم»<sup>(٣)</sup> فهل مفهوم الحرية الأكاديمية ممكن بعد ذلك؟ هنا يدعو دوماني إلى إعادة تصور المفهوم. فهو يقول مثلاً:

«نحن أمام مرحلة مصيرية، ونحتاج إلى أن نفكر ملياً بكيفية إعادة تصور مفهوم الحرية الأكاديمية وتطبيقها لكي تفي أيضاً في عالم تكون فيه الحرب وتشويه المعلومات بانتظام هما القاعدة، ويكون فيه السلام والسعي الحر وراء المعرفة هما الاستثناء. الرهان هو على استمرار المؤسسة الأكاديمية معقلاً للمنظورات المطلعة والمستقلة والبدلية، الضرورية من أجل فهم أفضل للعالم الذي نعيش فيه»<sup>(٤)</sup>

كثيرون كتبوا عن التغيرات التي سببها تتجبر الجامعة وخصصتها، اللذان جعلتا إنتاج المعرفة للخير العام أمراً متزايد الصعوبة. وسواء عرقنا الحرية الأكاديمية بأنها حق

١ - The AAUP, *ibid.*, p. 59, quoting Benjamin Franklin from the *Historical Review of Pennsylvania* (1759).

٢ - *Ibid.*, pp.60-62.

٣ - Beshara Doumani, "Between Coercion and Privatization: Rethinking Academic Freedom in the Twenty-First Century," in Doumani, et al, eds., *Academic Freedom After September 11* (New York: Zone Books, 2006).

٤ - Beshara Doumani, "Academic Freedom Post-9/11," *ISIM Review*, No. 15 (Spring, 2005), p. 23.

٥ - Beshara, "Between Coercion and Privatization," 2006, *opcit.*, p. 1.